دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح
"من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله"

The Role of the Application of Corporate Governance in the Quality of Earnings from the Perspective of Directors of Financial Departments in Industrial Companies Operating in Ramallah Governorate

أ. أيمن هشام محمود عزريل/ فلسطين.
Ph.D. Student (Accounting)
Al-Madinah International University/Malaysia
aymanuzrail@gmail.com

أ. د. برجوياي بن برداي/ ماليزيا.
Faculty of Finance & Administrative Sciences
Al-Madinah International University/Malaysia
barjoyai@must.edu.my

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله. ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة، تضمنت (30) فقرة، حيث جرى توزيع (42) استبانة على مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية في محافظة رام الله. وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل بيانات الاستبانة لاستخراج النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تعمل الحاكمية المؤسسية على إضفاء الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريرها المحاسبية والقوائم المالية بهدف حماية مصالح المودعين وحماية مصالح الفئات الأخرى. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: التركيز على استقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة، والفصل بين الملكية والإدارة في الشركات، والاهتمام بتكوين لجان خاصة تعنى بالتدقيق الداخلي للحاكمية المؤسسية بحيث تساهم بفاعلية في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، جودة الأرباح، محافظة رام الله.

Abstract :

This study aims at identifying the role of applying the corporate governance in the quality of the profits from the perspective of directors of financial departments in industrial companies operating in Ramallah governorate. To achieve this, a questionnaire was designed that included (30) paragraphs. (42) questionnaires were distributed among the directors of financial departments in the industrial companies in Ramallah district. The Statistical Analysis Program (SPSS) was used in analyzing the questionnaire data to extract the analysis results. The study has been able to reach several conclusions, including: Corporate Governance helps all information necessary for accounting reports and financial statements to be disclosed and transparent in order to protect the interests of depositors and safeguard the interests of the other categories. The study has come up with a number of recommendations, including: We need to focus on the independence of the members of the Board of Directors of Public contribution, the separation of ownership and management in companies, the importance of forming special committees to deal with internal auditing in corporate governance so as to contribute effectively in helping the companies achieve their goals.

Keywords: Corporate Governance, Earnings Quality, Ramallah Governorate.

JEL classification:L00,L16,

Received: 30/09/2017
Revised: 01/10/2017
Accepted:10/12/2017
Online publication date: 05/03/2018

مقدمة:

ساهمت الأزمات المالية العالمية، والتي حدثت في العديد من دول العالم الناتجة عن الفساد وسوء الإدارة، وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى وتحقيقها العديد من الخسائر، وأصبحت تكلفة الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة عبئاً على الشركات والاقتصاد العالمي بشكل عام، كما أن افتقاد الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية للشركات والمشروعات، تجعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، وبالتالي أصبح لزاماً على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هياكل سليمة لممارسة حوكمة الشركات، التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل والإشراف عليها وعلى مدى الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها، وذلك لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين، وبالتالي فحوكمة الشركات ضرورة بالنسبة للاقتصاد الكلي أو الشركات العامة، وكذلك الخاصة لما تعطي من شفافية في الإفصاح، (سليمان، 2009، ص 9).

وقد أثبتت نتائج دراسات عديدة في دول متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وجود ظاهرة إدارة الأرباح، وبينت مدى تأثيرها في تقييم السوق للشركة (التي تعمل على إدارة أرباحها)، كما حاولت إيجاد حلول مناسبة لها، إذ إن ظاهرة إدارة الأرباح تحمل في طياتها خداعاً للمستخدمين (بحسب ما يرى بعض الكتاب)، كما تبنت عدة دول وفعلت دور الحوكمة المؤسسية للحد من هذه الظاهرة، وذلك بعقد مؤتمرات وندوات، وإصدار قوانين وتعليمات متعلقة بمتقلبات تلك الحوكمة التي تتميز بدرجة من الجودة، منها ضرورة وجود مجلس إدارة مستقل، وبحجم مناسب، يشرف على أعمال الإدارة التنفيذية ويراقبها، ويراجع تطبيق الخطط الاستراتيجية للشركة، ويتدخل بفاعلية عند الضرورة، كما يعي تماماً الخطط التشغيلية السنوية للشركة ويراقبها، ويشكل لجان تدقيق تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية لتقوم بواجباتها المنوطة بها على أكمل وجه، ما يمكن أن يحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح والتحكم بها، (حمدان وأخرون، 2013، ص 154).

وقد أشار (Brown and Caylor, 2004) أن الدراسات السابقة في مجال الحاكمية المؤسسية تساعد على خفض المخاطر في المؤسسة وتساعد على تداول أسهم المؤسسات في الأسواق المالية ورفع قيمة الأسهم وتنشيط سوق الأوراق المالية، فالعديد من الدراسات بينت أثر جوانب الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح وكما تناولت وجود علاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين مقاييس أداء الشركات، فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين جودة الأرباح وهذا ما سيتم اختباره في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

اعتمد المساهمون في تقييمهم لأداء المديرين التنفيذيين على الأرباح، كما أن جهات الإقراض والمستثمرين يعتمدون على الأرباح أيضاً في اتخاذ قراراتهم، وإذا ما جزئت الأرباح إلى مكوناتها نجد أنها تحتوي على تدفقات نقدية، وعلى مستحقات، وإذا ما نظرنا إلى المستحقات بتمعن فإننا نجد أنها تحتوي على الكثير من الاجتهادات والتقديرات من قبل المديرين، والتي قد تكون اجتهادات وتقديرات غير دقيقة، وبالتالي تؤدي إلى أرباح لا تتمتع بالدقة، وإلى اتخاذ قرارات متفاوتة في جودتها تبعاً لتفاوت دقة تقدير المستحقات التي تعتبر أحد مكونات الأرباح.

وقد اهتم المستثمرون بجودة الأرباح في العقد الأخير، ومقدرتهم على التنبؤ والتوقع بارتفاع وانخفاض جودة الأرباح، مما أدى إلى قيام المديرين بالاهتمام بممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الكلية التي لها أثر في اتخاذ القرارات، وذلك لجذب الاستثمارات والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، فالأرباح تحتوي على التدفقات النقدية للمستحقات التي اعتمدت الدراسات عليها كمقياس لجودة الأرباح، ولا شك أن عملية قياس جودة الأرباح عملية معقدة لكثرة المتغيرات المؤثرة في جودة الأرباح، (جريخ، 2012، ص 527).

وتقتصر هذه الدراسة على قياس دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح وأثر تلك العلاقة على أرباح الشركات الصناعية العاملة في فلسطين، وبيان مدى تأثير آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وبيان دور العلاقة بينهما علاقة موجبة أم علاقة سلبية؟

لذا فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيس للدراسة:

ما دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله؟

ويبنى عن السؤال الرئيس السؤال الفرعي الآتي:

1- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، للمتغيرات المستقلة في الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تساهم في إبراز الدور المهم والملائم لجودة الأرباح ومدى أثرها على تحسين أداء الشركات المساهمة العامة في السوق المالي، وعلى قرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق التي تؤدي إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق، مما يعكس ايجابياً على أداء الشركات ويدعم الثقة فيها، كما تساهم في تحليل دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح، من خلال المعلومات التي تتضمنها للأطراف الملائمة التي تقوم بإعداد واستخدام القوائم المالية وهم: المديرون، المستثمرون، المساهمون، الهيئات التشريعية، المحللون الماليون ومدى سعي وعمل وتعزيز تلك الأطراف على تحسين العوامل التي تؤدي إلى تحقيق وتحسين جودة الأرباح.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح في الشركات الصناعية.

2. أثر المتغيرات المستقلة على دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، للمتغيرات المستقلة في الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، من خلال اختبار الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، تعزى لمتغير التخصص.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، تعزى لمتغير الموقع الوظيفي.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة على ما يلي:

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة عام 2016/2015.

الحدود البشرية: ستتم هذه الدراسة بناءً على وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله.

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله من وجهة نظر مديري الدوائر المالية.

مصطلحات الدراسة:

1. جودة الأرباح (Earnings Quality): مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتمثل الاستمرارية مدى قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية، وهناك من يستخدم مصطلح جودة المكاسب بدلاً من جودة الأرباح، (جريخ، 2012، ص 540).

2. التحفظ المحاسبي (Reservation Accounting): هو التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، مما يعني تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، مثل الاعتراف بمصروفات البحث والتطوير في الفترة نفسها التي أنفقت فيها بدلاً من رسملتها، أو استخدام التقدير الأقل للعمر الاقتصادي للأصل الثابت عند حساب مصروف الإهلاك السنوي، (الفاعوري، 2011، ص 129).

3. الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance): هي حقل من حقول الاقتصاد، التي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفوءة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، وتصاميم الهياكل التنظيمية، وتعمل على تحسين الأداء المالي للشركة، وتبين مدى قدرة تأثير ملاك الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم. كما أن الحاكمية المؤسسية يمكن تعريفها على نطاق ضيق بأنها تمثل علاقة الشركة بالمساهمين، أو بشكل أوسع، علاقة الشركة بالجميع، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 121).

الجانب النظري:

مفهوم الحاكمية المؤسسية:

تشير الدراسات على عدم وجود اتفاق بين الباحثين والممارسين حول تعريف محدد بالحاكمية المؤسسية، إذ يرى بعضهم بتسميتها حوكمة الشركات، فقد عرفها (Vishny & Sheifer, 1997, p. 757) بأنها الآلية التي تقدم ضمانة لمولي الشركة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في الشركة، أما (أبوموسى، 2008، ص 16) فقد عرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد تعمل على تحقيق توازن المصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة من إدارة ومساهمين وأية أطراف أخرى ذات علاقة بالشركة، أما دراسة (أبوعجيلة، وحمدان، 2009، ص 3) فقد عرفت الحاكمية على أنها أحد حقول الاقتصاد الذي يعنى في البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعنى بالتحفيز على الكفاءة الإدارية من خلال استخدام آليات معينة، وهذا يعني أنها أحد العوامل التي تعمل على زيادة كفاءة الإدارة، وعلى الرغم من اتساع دائرة الجدل بين الباحثين فاتفقوا على أن الحوكمة المؤسسية هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معان بداخله يخدم كل معنى منها هدفاً معيناً.

أهمية الحاكمية المؤسسية:

لقد كان لنظام الحاكمية المؤسسية دور مهم في الشركات والمؤسسات سواء الصناعية والتجارية وغيرها، فهو نظام يساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال الإجراءات الموضوعة مسبقاً، فقد ذكر (درغام، 2013، ص 450) أن الاهتمام بالحاكمية المؤسسية تعاظم بشكل كبير في الآونة الأخيرة وذلك سعياً نحو تحقيق عدة أهداف منها التنمية الاقتصادية والحصافة القانونية والرفاهية الاجتماعية لجميع الاقتصاديات والمجتمعات المطبقة لها، حيث إن نظام الحاكمية المؤسسية السليم يساعد في دعم الأداء، وزيادة القدرة التنافسية، وإيجاد الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، وتحسين الاقتصاد.

وقد بين (ميخائيل، 2005، ص 83) بأن الحاكمية المؤسسية تتمثل أهميتها فيما يلي:

1. محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وسد الطرق التي تسمح بوجوده.
2. تحقيق العدالة والمساواة بين كافة العاملين في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة وحتى أدنى مستوى للعاملين.
3. تمنع وقوع الأخطاء المتعمدة، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة، التي تقلل من وقوع الأخطاء إلى أدنى مستوى ممكن.
4. الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الاستفادة من نظم المحاسبية.
5. التأكد من استقلالية المراجع الخارجي، وعدم ممارسة أية ضغوطات عليه من قبل الشركة بالإضافة إلى ضمان الفاعلية له.

علاقة الحاكمية المؤسسية بجودة الأرباح:

إن للحاكمية المؤسسية دوراً هاماً في عملية الإشراف والرقابة من خلال الأدوار التي يقوم بها كل من مجلس إدارة الشركة، ولجنة التدقيق الداخلي فيها، بما يضمن سيرها وفق السياسات والإجراءات الموضوعة مسبقاً، فقد أشار (الهنيني، 2005، ص 41) أن نظام الحاكمية الجيد يساعد على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة، وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة، ويحسن من جودة إنتاجها بالإضافة إلى أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول الشركة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال. وللحاكمية المؤسسية عناصر متعددة يلعب كلاً منها دوراً محدداً في عمليات تنظيم العمل في الشركات والرقابة على سير العمليات وفق ما خطط لها, فقد بينت الدراسات السابقة مثل دراسة (Balatbat, et. al., 2004) و (Fuerst, 2004) أن عناصر الحاكمية المؤسسية تتمثل في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي, والذين يلعبون دوراً مهماً في أداء الشركات، حيث إن خصائص مجلس الإدارة تتمثل في نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وعدد أعضاء المجلس، واستقلاليته، أما لجنة التدقيق الداخلي فتتمثل خصائصها في استقلالية لجنة التدقيق, وخبرتها, بالإضافة إلى حجم نشاطاتها في داخل الشركة.

مفهوم جودة الأرباح:

بالرغم من أن مفهوم جودة الأرباح قد نوقش بشكل موسع، إلا أنه ما يزال هناك عدم اتفاق حول تعريفه، وذلك لاختلاف وجهات نظر مستخدمي القوائم المالية في ما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، ولذلك سيتم استعراض بعض التعريفات التي تناولت جودة الأرباح، فقد عرفها (قراقيش، 2009، ص 24) على أنها مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس, وتخلو من المبالغات والأرقام الاحتمالية، أما (درغام، 2008، ص 29) فقد عرف جودة الأرباح بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي عبارة عن علاقة موجبة فكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح، أما (Dechow and Schrand, 2004, p. 42) فقد بين أن البعض يرى أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المفصح عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ويرى البعض الأخر بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم قياسها والإفصاح عنها يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يرى الدائنون بأن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا كان يمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية بسرعة.

أهمية جودة الأرباح:

تعتبر الأرباح – بغض النظر عن جودتها – من المدخلات المهمة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، كما أن الأرباح يتم استخدامها في عديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركة الحالي والمستقبلي، وبما أن جودة الأرباح تعود لقدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً هاماً في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين، والمرتقبين، والدائنين، فجودة الأرباح يتم استخدامها في الشركة كمؤشر على توزيعات الأرباح المأخوذة في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، (الفاعوري، 2011، ص 130).

لقد ذكر (Demerjian, 2013, p. 487) أن أهمية جودة الأرباح تنبع في أن المستثمر يعتمد في قراره على دلالة وتوقيت وشفافية القوائم المالية, فإذا لم تقم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى للمستثمر فيما يخص ما كانت عليه، وما هي عليه الآن، وما سوف تصبح في المستقبل سوف ينتج عن ذلك تضليل المستثمر، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية في أسواق رأس المال.

التحفظ المحاسبي:

إن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية فقد قامت دراسات عديدة بتحديد العلاقة بين التحفظ وعدم تماثل المعلومات وتوصلت إلى أن إلغاء التحفظ يزيد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، حيث يخفض التحفظ من ميل المديرين وقدرتهم على التلاعب بالأرقام المحاسبية، وبالتالي يمثل من عدم تماثل المعلومات، مما يفسر وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح، فزيادة التحفظ المحاسبي تؤدي جودة الأرباح المفصح عنها، كما يتضح أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية وتحقيق جودة الأرباح، وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات مثل قرار الاحتفاظ أو التخلص من الأوراق المالية، وبالتالي التأثير على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية، (الفاعوري، 2011، ص 132).

الحاكمية المؤسسية في فلسطين:

أشار (الداعور وعابد، 2013، ص 249) إلى أنه على الرغم من حداثة مفهوم الحاكمية المؤسسية في البيئة الفلسطينية إلا أنه يلاحظ هناك تحرك جاد من قبل سلطة النقد الفلسطينية وذلك من خلال إصدار بعض المنشورات، وعقد بعض الندوات والملتقيات بهدف التعرف على مفهوم الحاكمية، ودراسة مدى تطبيقه في البيئة الفلسطينية، كما أوضحت دراسة (قباجة، 2008، ص 72) أنه وعلى الرغم من أن الكثير من شركات القطاع الخاص في كثير من الدول العربية أدركت أهمية اتباع نظام حاكمية مؤسسية جيد وفعال كما في الأردن، ولبنان، ومصر، والمغرب، بالإضافة إلى الخليج العربي، إلا أن عملية التطوير في فلسطين كانت بطيئة بشكل لافت سواء خلال فترة الاحتلال، أو بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أوضح أن هناك اتساقاً كبيراً في القوانين والتشريعات الفلسطينية مع قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، إلى أن الأمر يتطلب إعادة النظر في التوحيدات من أجل توحيدها.

الدراسات السابقة:

لقد قام الباحثان بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، وذلك لتكوين إطار مفاهيمي يتم الاستناد إليه في الدراسة الحالية، وقد قسمت هذه الدراسات إلى دراسات عربية وأجنبية، مرتبة حسب السنة التي أجريت بها الدراسة.

دراسة (درغام، 2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ الحاكمية المؤسسية, ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة وتوزيعها على الموظفين ذات العلاقة بالحاكمية في البنوك بواقع 35 استبانة استرد منها 30 استبانة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ حوكمة المصارف مجتمعة بدرجة كبيرة, كما وتلتزم البنوك الفلسطينية بمبدأ حماية حقوق المساهمين ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بدرجة كبيرة جداً. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية في الدولة الممثلة في بورصة فلسطين وسلطة النقد بمزيد من الدور الرقابي على مؤسسات الدولة، والعمل على إنشاء معهد متخصص في حوكمة الشركات يرصد التغيرات في بيئة الأعمال، بالإضافة إلى ضرورة قيام الجمعيات المهنية وكليات التجارة بعمل برامج تدريبية، وعقد ورشات عمل لنشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها.

دراسة (حمدان وآخرون، 2012): هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، تم البحث في أثرها في جودة الأرباح والمعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل، شملت عينة الدراسة على (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (2004-2009)، وباستخدام طريقة الانحدار المتجمع (pooled regression)، توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين، وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، وفي ذلك الوقت، لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق وهي: حجم لجنة التدقيق، استقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح. وبناء على هذه النتائج خرجت الدراسة بجملة من التوصيات من أهمها توصية للجهات المنظمة والمشرفة على عمل سوق عمان للأوراق المالية الأردنية بتفعيل آليات الحاكمية المؤسسية ومنها لجان التدقيق، والرقابة على تطبيق مبادئها.

دراسة (أبوعلي وآخرون، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى استجابة العديد من الجهود المحاسبية التي تبذل في إيضاح أهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية وخصائص تلك المعلومات، وتهدف إلى تعرف أثر خصائص الأرباح المحاسبية (جودتها) في تكلفة رأس المال، من حيث تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتفترض الدراسة أن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية على شكل تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تخفيض مخاطرة المعلومات، وقد استخدم الباحث في دراسته الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبناءً على معايير الإبلاغ المالي الدولية, في قياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها في تكلفة رأس المال، وتوصلت الدراسة إلى ما يدعم وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على نحو عام في تكلفة حقوق الملكية، ووجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية على نحو منفرد في تكلفة حقوق الملكية، وكان للتحفظ المحاسبي أثر ضعيف في تكلفة حقوق الملكية، وبتقسيم صفات الأرباح المحاسبية بناءً على طريقة القياس إلى مقاييس محاسبية ومقاييس مالية كان أثر المقاييس المحاسبية أعلى في تكلفة حقوق الملكية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق الجودة في الأرباح، بالإضافة إلى اقتراح استكمال دراسة هذا الموضوع من خلال إجراء دراسات تهدف إلى قياس أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة الاقتراض بدلاً من تكلفة حقوق الملكية واستخدام ممثلات أخرى لقياس جودة الأرباح المحاسبية وخصوصاً التحفظ المحاسبي.

دراسة (أبوعجيلة وحمدان، 2009): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح (Earnings Management) يعدها أحد العوامل التي مهدت لظهور الأزمة المالية الحالية من ناحية، ثم قياس مستوى الحاكمية المؤسسية داخل تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى، ومدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح من ناحية أخرى، واستخدم الباحثان العديد من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات الدراسة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

1. أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2006 بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات الذي يظهر جلياً في مختلف سنوات الدراسة من 2001 إلى 2006، بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات الذي يظهر جلياً في سنتي 2006.-2005
2. بالرغم من أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحاكمية المؤسسية بمستوى عام 75%، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مختلف الشركات كل على حدة، من حيث تدني نسب بعض الشركات التي قد تصل نسبة الحاكمية فيها إلى 43%.
3. وجد أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحاكمية المؤسسية هي علاقة عكسية، إذ كلما ازدادت درجات الحاكمية المؤسسية في الشركة أسهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

دراسة (Demerjian, et, al., 2013): تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح. وقد توصلت إلى أن جودة الأرباح ترتبط بصورة طردية مع القدرة الإدارية، مع وجود أرباح أعلى وثبات المستحقات, كما أثبتت الدراسة أن الإدارة التي تتمتع بقدرة أكبر تقل أخطاؤها في تقدير الديون المعدومة وتحقيق الجودة في تحديد المستحقات، وهذه النتائج متسقة مع فرضية أن المديرين يستطيعون أن يؤثروا على نوعية الأحكام والتقديرات المستخدمة لتشكيل الأرباح. وقد أوصت الدراسة إلى زيادة دعم الإدارة لزيادة قوتها، لما لذلك من تأثير على جودة الأرباح عن طريق زيادة الدقة في تحديد الديون المعدومة والمستحقات، بالإضافة إلى قدرتها على اتخاذ القرارات التي تحقق جودة الأرباح.

دراسة (Khan, et, al., 2011): هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات الصناعية في الباكستان، حيث سعت الدراسة إلى بيان أهمية الحاكمية المؤسسية بالنسبة لأداء الشركات، وذلك من خلال اختبار كيف أو بأي اتجاه يمكن للحاكمية المؤسسية التأثير على أداء الشركة، مبنية أن الحاكمية المؤسسية تعمل على تقديم بنية قوية تساعد الشركة في تقديم أداء أفضل. أجريت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية الخاصة بالتبغ في الباكستان، حيث تم اختيار صناعة التبغ لغايات هذه الدراسة وفقاً لحجمها وأهميتها للاقتصاد الباكستاني، كما تم استخراج البيانات المطلوبة من التقارير السنوية في الفترة الواقعة بين (2004-2008). وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الحاكمية المؤسسية، كما أشارت إلى العوامل التي تحكم هذه الحاكمية وتساعد على زيادة فعاليتها.

دراسة (Machuga and Teitel, 2007): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثر جودة الأرباح بقانون الحاكمية المؤسسية المطبق في المكسيك سنة 2000 والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة المكسيكية خلال الفترة من 1998-2002، وتم قياس جودة الأرباح من خلال عدة مقاييس هي:

1- نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل مقسومة على القيمة المطلقة للتغير في التدفقات النقدية وتبين هذه النسبة درجة حدوث تمهيد للدخل.

2- توقيت الاعتراف بالخسائر.

3- المستحقات غير العادية.

وذلت نتائج الدراسة على أن جودة الأرباح ازدادت بعد تطبيق قانون الحاكمية المؤسسية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تم عرضها في هذا المجال، كانت دراسة درغام، التي تعرفت على مدى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، أما دراسة حمدان وآخرون، فهدفت إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والبحث في أثرها في جودة الأرباح والمعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل، أما دراسة أبوعلي وآخرون، فكانت دراستهم تهدف إلى استجابة العديد من الجهود المحاسبية التي تبذل في إيضاح أهمية المعلومات المحاسبية، والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية وخصائص تلك المعلومات, أما دراسة أبوعجيلة وحمدان، فهدفت إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح (Earnings Management). أما دراسة Demerjian, et, al., هدفت إلى بيان العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح، أما دراسة Khan, et, al., فهدفت إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات الصناعية في الباكستان، حيث سعت الدراسة إلى بيان أهمية الحاكمية المؤسسية بالنسبة لأداء الشركات، أما بالنسبة لدراسة Machuga and Teitel, فقد هدفت إلى اختبار تأثر جودة الأرباح بقانون الحاكمية المؤسسية المطبق في المكسيك سنة 2000 والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح.

الجانب العملي:

الدراسة والتحليل:

قام الباحثان بدراسة وتحليل القوائم المالية باستخدام منهج تحليل المحتوى لمجتمع الدراسة والذي يتكون من (13) شركة صناعية مدرجة في بورصة فلسطين. من خلال تحليل القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين (مجتمع الدراسة).

كما هو موضح في الجدول رقم (1) الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين:

جدول رقم (1) الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

الرقم	اسم الشركة	الرمز
.1	العربية لصناعة الدهانات	APC
.2	دواجن فلسطين	AZIZA
.3	بيت جالا لصناعة الأدوية	BJP
.4	بيرزيت للأدوية	BPC
.5	مصنع الشرق للالكترود	ELECTRODE
.6	مطاحن القمح الذهبي	GMC
.7	سجاير القدس	JCC
.8	القدس للمستحضرات الطبية	JPH
.9	فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN

.10	"الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات" نابكو	NAPCO
.11	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI
.12	دار الشفاء لصناعة الأدوية	PHARMACARE
.13	مصانع الزيوت النباتية	VOIC

المصدر: (موقع بورصة فلسطين، 2016م).

جدول رقم (2) يوضح التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

مؤشرات وبيانات	2012	2013	2014
عدد الشركات المدرجة	10	11	13
عدد الأسهم المكتتب بها	32,910,000	48,552,330	62,552,330
القيمة السوقية ($)	105,337,050	329,365,570	233,204,511
قيمة الأسهم المتداولة ($)	2,740,058	179,739,811	38,047,735
عدد الاسهم المتداولة	753,970	38,387,350	8,303,794
عدد الصفقات المنفذة	1,189	29,552	14,274
عدد أيام التداول	244	246	238
معدل دوران الأسهم (%)	2.29	79.06	13.27
القيمة السوقية إلى العائد (مرة)	11.47	21.52	28.81
صافي الأرباح بعد الضرائب ($)	9,184,338	15,303,253	8,094,188
عائد الأسهم	0.28	0.32	0.13
العائد إلى القيمة السوقية	0.09	0.05	0.03
العائد إلى رأس المال	0.18	0.25	0.14
العائد إلى حقوق المساهمين	1.02	0.20	0.02
العائد إلى الموجودات	1.09	0.15	0.12
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	2.75	2.74	2.07
التوزيعات النقدية إلى القيمة السوقية	0.07	1.03	0.01
التوزيعات النقدية إلى رأس المال المدفوع	0.29	0.11	0.05
إجمالي عدد المساهمين	12.308	14.379	15.417

المصدر: (موقع بورصة فلسطين، 2016م).

من خلال الجدول رقم (2) يتبين الشركات الصناعية مجتمع الدراسة تمثل عينة الدراسة، والتي أفصحت عن الأصول ضمن تقاريرها المالية المنشورة، وتوزيع هذه النسب، وهي التي سيتم تناولها في الدراسة.

جدول رقم (3) يوضح نسبة الأصول من إجمالي أصول الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

الرقم	رمز الشركة	القطاع	نسبة الأصول من الإجمالي		
			2012	2013	2014
.1	BJP	الصناعة	%0.50	%0.57	%0.54
.2	PHARMACARE		-	%0.14	%0.80

المصدر: (موقع بورصة فلسطين، 2016م).

يتضح من الجدول رقم (3) في قطاع الشركات الصناعية كانت أعلى نسبة للأصول مقارنة مع إجمالي الأصول عبر السنوات 2012م- 2014م، هي للشركات التالية على التوالي: (PHARMACARE-BJP).

منهجية الدراسة:

إضافة للمنهج الوصفي والمنهج العلمي الاستقرائي الذي تناولته الدراسة، فإن لهذه الدراسة بعد تطبيقي يتعلق بالوقوف على دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، من خلال استبانة تم إعدادها من قبل الباحثين لهذا الغرض.

طرق جمع البيانات وأساليب تحليلها والبرامج المستخدمة:

تم جمع البيانات الأولية والثانوية بالأدوات الآتية:

1- المصادر الثانوية: سيتم الحصول على المعلومات الثانوية من الكتب، والدراسات، والأبحاث، والمراجع المكتبية التي تناولت موضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: حيث سيتم الحصول على أراء أفراد العينة من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله.

وقد تم الاعتماد على تحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية الاجتماعية (SPSS)، في عملية التحليل واختبار الفرضيات، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

1- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة ككل، وعلى كل فقرة من فقراتها.

2- اختبار (ت) للمجموعتين المستقلتين (Independent T-test).

3- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

4- لإيجاد معامل ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط (كرونباخ ألفا).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، والمدرجة في بورصة فلسطين، والتي بلغ عددها وقت إجراء الدراسة (13) شركة. حيث تم توزيع (42) استبانة على مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله،.

تم أخذ عينة الدراسة لكافة مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، وقد وزعت الاستبانة على أفراد العينة بنسبة (100%) من مجموع الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة الذين يمثلون مجتمع الدراسة الأصلي. والجدول رقم (4) التالي يمثل وصفاً لعينة الدراسة موزعة على المتغيرات المستقلة التي ورد ذكرها في الاستبانة.

الجدول رقم (4) يمثل وصف لعينة الدراسة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	40	%95.2
	أنثى	2	%4.8
المجموع		**42**	**%100**
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	12	%28.6
	بكالوريوس	24	%57.1
	ماجستير فاكثر	6	%14.3
المجموع		**42**	**%100**
سنوات الخبرة	من 1-5 سنوات	8	%19.1
	من 5-10 سنوات	19	%45.2
	10 سنوات فاكثر	15	%35.7
المجموع		**42**	**%100**
التخصص	إدارة أعمال	7	%16.6
	محاسبة	22	%52.4
	علوم مالية ومصرفية	6	%14.3
	غير ذلك	7	%16.7
المجموع		**42**	**%100**
الموقع الوظيفي	مدير	14	%33.3
	رئيس قسم	13	%31.0
	موظف	14	%33.3
	غير ذلك	1	%2.4
المجموع		**42**	**%100**

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، والاطلاع على الدراسات والأبحاث ذات العلاقة واستطلاع رأي عينة من الموظفين ذوي سنوات الخبرة والكفاءة، تم تصميم وبناء الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

- تحديد المتغيرات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
- صياغة فقرات الاستبانة.

- إعداد الاستبانة في صورتها الأولية.
- عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المؤهلين الممارسين للمهنة، لتقييم الاستبانة، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة من قبل الباحثين بإضافة وتعديل وحذف بعض الفقرات حيث بلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (30) فقرة.

أساليب قياس متغيرات الدراسة:

كما أعطيت الفقرات وزن مدرج وفق سلم (ليكرت) الخماسي حيث وزعت الدرجات على الفقرات كالآتي:

الجدول رقم (5) مقياس سلم (ليكرت) الخماسي.

المستوى	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المقياس	5	4	3	2	1

صدق الأداة (Validity): يقصد بالصدق، هو أن المقياس الذي استخدم في الدراسة يقيس بالفعل ما ينبغي أن يقاس، حيث تتطابق المعلومات التي تم جمعها مع الحقائق الموضوعية، ولغاية اختبار صدق أدوات جمع المعلومات في هذه الدراسة، قام الباحثان بتطبيق اختبارات الثقة اللازمة.

ثبات الأداة (Reliability): بعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على العينة، تم حساب معامل الثبات للأداة عن طريق استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (87.85%)، وهذه القيمة مقبولة لمعامل الاتساق الداخلي في حدود أغراض هذه الدراسة وطبيعتها، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد تفريغ، وتبويب البيانات التي تضمنتها أداة الدراسة (الاستبانة)، ومعالجة هذه البيانات، ومن هذه البرامج تم استخدام برنامج (SPSS)، للتحقق من صحة فرضيات الدراسة، ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الآتية المعتمدة، والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالآتي: (80%) فأكثر درجة أثر كبيرة جداً، من (70%-79.99%) درجة أثر كبيرة، من (60%-69.99%) درجة أثر متوسطة، من (50%-59.99%) درجة أثر قليلة، (أقل من 50%) درجة أثر قليلة جداً، ويوضح الجدول رقم (6) التالي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لـــ دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، موزعة حسب المجالات والدرجة الكلية للأداة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والرئيس للدراسة:

وينص السؤال الرئيس على الآتي:

ما دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله؟

للإجابة على السؤال الأول استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية لكل فقرة، وعلى الدرجة الكلية للأداة عند العينة، والجدول رقم (6) يوضح ذلك:

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لـ دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح.

الرقم	فقرة الاستبانة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	درجة الأثر
.1	يعتمد المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري على استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها.	4.43	0.67	88.6%	كبيرة جداً
.2	الشركات كبيرة الحجم تتميز بجودة أرباح عالية.	4.12	0.59	82.4%	كبيرة جداً
.3	الأرباح التي تفصح عنها الشركات لا تمثل الأرباح الحقيقية.	4.02	0.78	80.5%	كبيرة جداً
.4	تعد الأرباح من المدخلات المهمة في عملية اتخاذ القرار.	4.24	0.73	84.8%	كبيرة جداً
.5	يتم الاعتماد على الأرباح في العملية التنبؤية.	4.00	0.80	80.0%	كبيرة جداً
.6	تعتمد قدرة الشركة الائتمانية على الأرباح.	4.07	0.84	81.4%	كبيرة جداً
.7	هناك ضرورة في وجود الجودة للأرباح في كل الظروف.	4.19	0.59	83.8%	كبيرة جداً
.8	الأرباح تشكل نقطة البدء في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	4.38	0.76	87.6%	كبيرة جداً
.9	جودة الأرباح ممكن أن تخدم صانعي المعايير المحاسبية.	4.05	0.70	81.0%	كبيرة جداً
.10	هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح وحملة الأسهم.	3.81	0.99	76.2%	كبيرة
.11	الشركات ذات الملكية العامة تكون أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية.	4.14	0.90	82.9%	كبيرة جداً
.12	وجود لجنة التدقيق الخارجي قد تساهم وبشكل فعال في جودة الأرباح.	4.24	0.76	84.8%	كبيرة جداً
.13	لجنة التدقيق تساهم في تحسين جودة التقارير المالية.	4.48	0.55	89.5%	كبيرة جداً
.14	هناك علاقة طردية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح.	4.19	0.51	83.8%	كبيرة جداً
.15	الإفصاح المحاسبي من ضروريات جودة الأرباح.	4.14	0.78	82.9%	كبيرة جداً
.16	فعالية نظام الرقابة الداخلية يزيد من جودة الأرباح.	4.67	0.53	93.3%	كبيرة جداً
.17	القوائم المالية التي تصدرها الشركات تبين عدالة القوائم المالية.	4.43	0.50	88.6%	كبيرة جداً
.18	من ضروريات الحاكمية المؤسسية هو تقديم الضمانات لحملة الأسهم والسندات.	3.95	0.62	79.0%	كبيرة

.19	تعمل حوكمة الشركات على ممارسة الرقابة الداخلية لتحقيق جودة الأرباح.	4.00	0.80	80.0%	كبيرة جداً
.20	حوكمة الشركات إحدى أهم آليات اقتصاد المعرفة التي حظيت باهتمام عال في المرحلة الأخيرة.	4.31	0.78	86.2%	كبيرة جداً
.21	حوكمة الشركات تؤدي إلى إصلاح شامل في أساليب تحقيق جودة الأرباح.	3.90	0.96	78.1%	كبيرة جداً
.22	أدت حوكمة الشركات إلى جلب الاستثمارات الضخمة.	4.14	0.84	82.9%	كبيرة جداً
.23	وجود تطبيق لنظام رقابة داخلية سليم يقلل احتمال حدوث أخطاء وتلاعب في القوائم المالية.	4.31	0.68	86.2%	كبيرة جداً
.24	حوكمة الشركات تعمل على تحقيق كفاية الشركات وفاعليتها.	4.07	0.68	81.4%	كبيرة جداً
.25	عملت حوكمة الشركات على تحسين جودة الأرباح في حفظ حقوق المساهمين.	4.31	0.64	86.2%	كبيرة جداً
.26	حوكمة الشركات أدت إلى الإلمام بقواعد الإفصاح المحاسبي.	4.21	0.61	84.3%	كبيرة جداً
.27	زيادة الأرباح في الشركات الكبيرة تعود إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	4.24	0.76	84.8%	كبيرة جداً
.28	من الأفضل أن يكون نظام المحاسبي يتمتع بالمرونة لمواجهة المستجدات الحديثة مما ينعكس على جودة الأرباح.	3.98	0.68	79.5%	كبيرة
.29	استقلالية لجنة التدقيق تحد من ممارسات إدارة الأرباح.	4.24	0.69	84.8%	كبيرة جداً
.30	ألاحظ تغير مستمر في جودة الأرباح ناتج عن تطبيق قواعد الحوكمة المحاسبية.	3.90	0.91	78.1%	كبيرة
	الدرجة الكلية لجميع فقرات الأداة	**4.17**	**0.72**	**83.4%**	**كبيرة جداً**

*** أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.**

النتائج المتعلقة بالدرجة الكلية لكافة الفقرات:

يظهر من الجدول السابق رقم (6) أن متوسط الاستجابة بدرجة كبيرة جداً على الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 19، 20، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 29)، حيث حصلت أقل الفقرات التزاماً بهذه المتوسطات نسبة (80%) وهي الفقرتين (5، 19) حيث نصت على أنه (يتم الاعتماد على الأرباح في العملية التنبؤية) و(تعمل حوكمة الشركات إحدى أهم آليات اقتصاد المعرفة التي حظيت باهتمام عالي في المرحلة الأخيرة)، وأعلى الفقرات التزاماً بهذه المتوسطات نسبة (93.3%) وهي الفقرة (16) حيث نصت الفقرة على (فعالية نظام الرقابة الداخلية يزيد من جودة الأرباح)، وقد كان متوسط الاستجابة بدرجة كبيرة على الفقرات (10، 18، 21، 28، 30)، حيث حصلت أقل الفقرات التزاماً بهذه المتوسطات نسبة (76.2%) وهي الفقرة (10) حيث نصت على أن (هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح وحملة الأسهم)، وأعلى الفقرات التزاماً بهذه المتوسطات نسبة (79.5%) وهي الفقرة (28) حيث نصت الفقرة على أنه (من الأفضل أن يكون نظام المحاسبي يتمتع بالمرونة لمواجهة المستجدات الحديثة مما ينعكس على جودة الأرباح). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية لجميع فقرات الأداة (83.4%)، وهي نسبة بدرجة أثر كبيرة جداً، وبانحراف معياري (0.72)، ويعزو الباحثان ذلك إلى تنوع المستوى الثقافي والعلمي، وتعدد خبراتهم وتخصصاتهم ومراتبهم الوظيفية وما إلى ذلك، ودوره في فهم القوانين التي تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

وتنص الفرضية الأولى على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله تعزى لمتغير الجنس. لفحص الفرضية الأولى استخدم الباحثان اختبار (ت) (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس، كما يوضحه الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7) نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين للفروق على الدرجة الكلية لمتغير الجنس.

الدرجة الكلية للأداة	ذكر		أنثى		(ف)	الدلالة*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
	4.03	0.338	4.12	0.071	1.664	0.204

*** دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول رقم (7) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الأولى بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

وتنص الفرضية الثانية على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولفحص الفرضية الثانية استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، كما يوضحه الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الدرجة الكلية للأداة	دبلوم فأقل	بكالوريوس	ماجستير فأكثر
	4.08	3.99	4.14

وتم أيضاً فحص الفرضية الثانية باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.135	2	0.067	0.605	0.551
	داخل المجموعات	4.344	39	0.111		
	المجموع	4.479	41	**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى** ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول رقم (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثانية في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

وتنص الفرضية الثالثة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله تعزى لمتغير سنوات الخبرة. ولفحص الفرضية الثالثة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، كما يوضحه الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الدرجة الكلية للأداة	من 1-5 سنوات	من 5-10 سنوات	10 سنوات فأكثر
	4.11	4.1	3.93

وتم أيضاً فحص الفرضية الثالثة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.298	2	0.149	1.390	0.261
	داخل المجموعات	4.181	39	0.107		
	المجموع	4.479	41	**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى** ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثالثة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

وتنص الفرضية الرابعة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله تعزى لمتغير التخصص. ولفحص الفرضية الرابعة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص، كما يوضحه الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص.

الدرجة الكلية للأداة	إدارة أعمال	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	غير ذلك
	4.13	4.0	4.04	4.06

وتم أيضاً فحص الفرضية الرابعة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص.

الجدول رقم (13) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.09	3	0.03	0.261	0.853
	داخل المجموعات	4.389	38	0.115		
	المجموع	4.479	41	**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتبين من الجدول رقم (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرابعة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

وتنص الفرضية الخامسة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله تعزى لمتغير الموقع الوظيفي. ولفحص الفرضية الخامسة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي، كما يوضحه الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي.

الدرجة الكلية للأداة	مدير	رئيس قسم	موظف	غير ذلك
	3.94	4.08	4.08	4.24

وتم أيضاً فحص الفرضية الخامسة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي.

الجدول رقم (15) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.230	3	0.076	0.685	0.566
	داخل المجموعات	4.249	38	0.112		
	المجموع	4.479	41	**		

*** دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتبين من الجدول رقم (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الخامسة في الدراسة الحالية.

النتائج:

في ضوء تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تعمل الحاكمية المؤسسية على إضفاء الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريرها المحاسبية والقوائم المالية بهدف حماية مصالح المودعين وحماية مصالح الفئات الأخرى.
2. تعتبر الأرباح من أهم المدخلات في عملية اتخاذ القرارات، وذلك لما تحتويه من قدرة تنبؤية على استمرارية الأرباح في المستقبل. وبالتالي قدرة المنشاة على الاستمرار بممارسة نشاطها.
3. يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات باعتبارهم ملاكاً للشركة.
4. لجودة الأرباح أثر مباشر في التغيير المقدر للتدفقات النقدية الخاصة بالشركة.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، فإن الباحثين يوصيان ما يلي:

1. التركيز على استقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة، والفصل بين الملكية والإدارة في الشركات، والاهتمام بتكوين لجان خاصة تعنى بالتدقيق الداخلي للحاكمية المؤسسية بحيث تساهم بفاعلية في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها.
2. تأكيد توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بآثار انعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية.
3. العمل على إيجاد إطار للربط بين مجموعة من العناصر التي يمكن استخدامها في قياس جودة الأرباح لتقليل حدة ممارسات إدارة وضمان جودة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها.
4. تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية في الحد من قدرة الشركات على التلاعب بالأرباح.

المصادر العربية:

- أبوعجيلة، عماد، حمدان، علام، (2009)، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- أبوعلي، سوزي، والدبعي، مأمون، وأبونصار، محمد، (2011)، **أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد (7)، العدد 1، ص 67-94.
- أبوموسى، أشرف درويش، (2008)، **حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الداعور، جبر، عابد، محمد، (2013)، **مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة: دراسة ميدانية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص 243-280.
- الفاعوري، رفعت عبد الحليم، (2011)، **التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح**، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، القاهرة، مصر.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2005)، **بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- الهنيني، إيمان أحمد، (2005)، **تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- جريخ، طريف كاسم، (2012)، **تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على أسعار الأسهم**، رسالة ماجستير – قسم المحاسبة –كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة.
- حمدان، علام، أبو عجيلة عماد، والجعيدي، عمر، (2013)، **هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الارباح في الشركات الصناعية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61 – 62، ص 154.
- حمدان، علام، مشتهى، صبري، عواد، بهاء، (2012)، **دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 8، العدد 3، ص 409-433.
- درغام، سوزان عطا، (2008)، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- درغام، ماهر موسى، (2013)، **مدى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ حوكمة الشركات**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حاكمية الشركات والمسئولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- سليمان، محمد، (2009)، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

- قباجة، عدنان، (2008)، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- قراقيش، سائد، (2009)، **تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- موقع بورصة فلسطين، (2016)، الشركات الفلسطينية المدرجة، للاطلاع الموقع:

http://www.pex.ps/PSEWebSite.

- ميخائيل، أشرف حنا،(2005)، **تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر.

المصادر الأجنبية:

- Balatbat, M., S., Taylor, and Walter, T., (2004), Corporate Governance Insider Ownership and Operating Performance of Australian Initial Public Offering, Accounting and Finance, Vol. (44), No. (1), pp.299-328.
- Brown, L., & Caylor, M., (2004), Corporate Governance and Firm Performance, Working Paper Georgia State University.
- Dechow, P., and Schrand, C., (2004), Earning Quality, the Research Foundation of CFA Institute.
- Demerjian, R., Peter, Lev, B., Lewis, M., and Mcvay, S., (2013), Managerial Ability and Earning Quality, The Accounting Review, Vol. (88), No. (2), pp.463-498.
- Fuerst, O., and Kang, S., (2004), Corporate Governance, Expected Operating Performance and Pricing, Corporate Ownership and Control, Vol. (1), No. (2), pp.17-30.
- Khan, K., Nemati, A., and Iftikhar, M., (2011), Impact of Corporate Governance on Firm Performance Evidence from the Tobacco Industry of Pakistan, International Research Journal of Finance and Economics, Issue (61), pp.8-14.
- Machuga Susan & Teitel Karen., (2007), The Effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components, Journal of International Accounting Research, Vol. (6), No. (1), pp.37-55.
- Vishny, Robert, W., and Sheifer, A., (1997), A Survey of Corporate Governance, Journal of Finance, Vol. (52), No. (2), pp.737-783.